من مسالك اللغة
في
التذكير والتأنيث

د. مازن المبارك(*)

لم تتبع اللغات مسلكًا واحدًا أو طريقة واحدة في التفريق بين الجنسين المذكّر والمؤنث، فقد كان منها ما اعتمد الأصل في الخلقة أساسًا للتفريق بينهما، فما كان في خَلقه ما يدل على تذكيره جعلوه مذكرًا، وما كان في خلقه ما يدل على تأنيثه جعلوه مؤنثًا. وينطبق هذا الحكم على الأحياء، وأما ما لا حياة فيه فلا صلة له بالجنس، كالجماد مثل الوادي والنجم والحجر فهو جنس ثالث أطلقوا عليه اسم (الحيادي) Neutre أي غير المنحاز إلى إحدى الجهتين أو أحد الجنسين، وهكذا أصبح في تلك اللغات جنس ثالث خارج عن التصنيف الجنسي الموصوف بالتذكير أو التأنيث.

وأما اللغة العربية فالأسماء والصفات فيها إما مذكرة أو مؤنثة، سواء أكانت حيّة أم جامدة، ولكن التذكير والتأنيث فيها على درجات أو أقسام. فمنها ما كان تذكيره أو تأنيثه حقيقيًا، وهو ما كان في خَلقه علامات أو أعضاء تذكير أو تأنيث، ومنها ما كان ذلك فيه مجازيًا، كأن يعامل الاسم معاملة المؤنث مثلاً وليس فيه علامة تأنيث كالشمس والأرض، ومنها ما كان تأنيثه لفظيًا ولو كان في خلقه مذكرًا كطلحة ومعاوية.

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

ولعل ذلك إنما كان انعكاسًا لواقع الحياة على اللغة، وفي الحياة جنسان ذكر وأنثى أو ما يقوم مقام كل منهما، قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(١).

وفرّقت العربية في التعبير بين المذكر والمؤنث، فتركت المذكر على حاله وأصله، ووضعت للمؤنث علامات يعرف بها سُميت علامات التأنيث، كما فرّقت بينهما بأسماء الإشارة؛ فأشارت إلى المذكر بـ (هذا) وإلى المؤنث بـ (هذه) وكان الأصل أن يوضع لكلٍ من المذكر والمؤنث اسمًا خاصًا به كالغلام والجارية، قال ابن النحاس: «الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا عير(٢) وأتان(٣)، وجدي وعَناق(٤) وحَمَل ورِخْل(٥) وحِجْر(٦) لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرىء وامرأة، ومرء ومرأة في الحقيقي، ثم إنهم تجاوزا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرصًا على البيان فقالوا كبش ونعجة، وجمل وناقة... ولعل ما اجتمع فيه التذكير والتأنيث من غير الأحياء يعود السبب فيه إلى أن اللغات اختلفت فيه، فجاء تذكيره في لغة قبيلة وجاء تأنيثه في لغة قبيلة أخرى، ثم اجتمعت اللغتان فاجتمع الحُكْمان، كما هو

(1) الذاريات / ٤٩.
(2) العيرْ: الحمار، وغلب على الوحشي.
(3) الأتان: الحمارة.
(4) العَناق: الأنثى من أولاد المعِز.
(5) الحَمل: الخروف الصغير أو الجَذَع، أي الحَدَث من أولاد الضأن. الرِّخْل: الأنثى من أولاد الضأن.
(6) الحِجرْ: الأنثى من الخيل.

الأمر مثلاً في كلمة (الحال) التي وردت مؤنثة إلاّ في لغة الحجاز فهي مذكرة، وكذلك لفظ (الطريق) فهو مذكر في نجد مؤنث في الحجاز[٧] وقد نقل السيوطي عن اليزيدي أن أهل الحجاز يقولون هي التمر وهي البُرّ وهي الشعير وهي الذهب وهي البُسْر[٨] وتميم تذكّر هذا كله[٩].

وإذا كان الأصل أن يكون لكل مُسمًّى اسم يميزه من غيره، وكان الأحياء جنسين هما مذكر ومؤنث، فلا بدّ أن يكون لكل منهما اسم كما رأينا، كالحصان والفرس والحمار والأتان، وهم لو لم يفعلوا ذلك في كل الأسماء من الجنسين فلا بدّ أن يلجؤوا إلى التعبير عمّا يفرّق بينهما بقولهم ذكر الوّز وأنثى الوّز وذكر الحمام وأنثى الحَمام... ولكن قصد الإيجاز عندهم جعلهم يستغنون عن كل ذلك بإيجاد علامة يضيفونها إلى الاسم المذكر فيصبح مؤنثًا، ولذلك كانت علامات التأنيث كالتاء في مُعلِّمة، والألف في كبرى وحمراء، ضربًا من ضروب الإيجاز.

وقد اهتم العلماء بمعرفة المذكر والمؤنث وعدّوا ذلك من باب الفصاحة، بل قدّم بعضهم معرفته على معرفة الإعراب، قال أبو حاتم السجستاني: «وأول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال[١٠] والنعت قياسًا وحكاية»[١١] وقال: «ومعرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب وكلتاهما لازمة» . ثم عدّد بعض ما استثقلوا فيه الإعراب أو تركوه كالوقف، وختم كلامه

(7) المذكر والمؤنث للسجستاني: ١٤٧.

(8) البُسْر: هو التمر في مرحلة من مراحل نضجه وهي: طَلْع ثم خَلال ثم بَلَح ثم بُسْر ثم رُطَب ثم تمر.

(9) المزهر ٢/ ٢٧٧.

(10) يعني دخول التاء والنون على الأفعال في مثل قامت هند، والنساء يقمن.

(11) المذكر والمؤنث: ٢٣.

بقوله «وأما تأنيث المذكر وتذكير المؤنث فمن العجمة عند من يُعرب ومن لا يُعرب»[١٢].

كما ظهر اهتمام العلماء بالتذكير والتأنيث فيما صنّفوه من كتب «المذكر والمؤنث»؛ وكان ممن صنّف فيه من العلماء:

١- الفرّاء يحيى بن زياد أبو زكريا المتوفى سنة ٢٠٨ هـ وهو إمام العربية وشيخ الكوفة وصاحب «معاني القرآن» و«المقصور والممدود» و«المذكر والمؤنث»[١٣].

٢- والسجستاني سهل بن محمد أبو حاتم المتوفى سنة ٢٥٥ هـ وهو اللغوي الراوية والمقرىء النحوي، صاحب «الأضداد» و«الفَرْق» وفعلت وأفعلت «والمذكر والمؤنث[١٤]». وغيرها.

٣- والمبّرد محمد بن يزيد أبو العباس المتوفى سنة ٢٨٥ هـ الإمام النحوي صاحب «الكامل في اللغة والأدب» و«المقتضب» و«المذكر والمؤنث»[١٥] وغيرها.

٤- والأنباري محمد بن القاسم المتوفى سنة ٣٢٨ هـ اللغوي والنحوي الإخباري العالم بالأدب والغريب وصاحب «الأضداد» و«الزاهر» وغيرها، له كتاب «المذكر والمؤنث»[١٦].

٥- وأبو موسى الحامض سليمان بن محمد المتوفى سنة ٣٠٥ هـ النحوي

(12) المذكر والمؤنث: ٢٤.
(13) حققه د. رمضان عبد التواب ونشره في القاهرة سنة ١٩٧٥ م.
(14) حققه د. حاتم صالح الضامن ونشرته دار الفكر بدمشق سنة ١٩٩٧ ضمن مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث.
(15) حققه د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين هادي ونشر في القاهرة ١٩٧٠ م.
(16) حققه طارق الجنابي ونشر في بيروت سنة ١٤٠٦ هـ و١٩٨٦ م.

الذي أخذ عن ثعلب، وخلط المذهبين الكوفيَّ والبصري وبقي كوفيَّ النزعة، له كتاب «المذكر والمؤنث»[١٧] .

٦- والتستري، سعيد بن إبراهيم المتوفى سنة ٣٦١ هـ، له كتاب «المذكر والمؤنث[١٨]».

٧- وابن جني، عثمان، أبو الفتح المتوفى سنة ٣٩٢ هـ الإمام اللغوي الصرفي النحوي، صاحب «الخصائص» و«سر الصناعة» و«المحتسب» و«المذكر والمؤنث»[١٩] وغيرها.

٨- وأحمد بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ هـ اللغوي أستاذ بديع الزمان الهمذاني وصاحب معجم المقاييس، والمجمل والصاحبي في فقه اللغة وغيرها، له «المذكر والمؤنث»[٢٠].

٩- وابن الأنباري أبو البركات محمد بن القاسم المتوفى سنة ٥٧٧ هـ صاحب كتابي الإنصاف وأسرار العربية. له «البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث[٢١]».

ومما لفت النظر في لغة العرب **أنها** ما تركت شيئًا إلا ذكّرته أو أنثته، سواء أكان حيًا أم جمادًا. وأنها حكمت على كثير من الألفاظ بجواز التذكير والتأنيث وعاملتها معاملة المذكر مرة، ومعاملة المؤنث مرة أخرى، وأن علماءها اختلفوا في بعض الألفاظ، وَذهب بعضهم إلى تذكيرها على حين أنّثها آخرون.

ولا شك أن هذه الظواهر وأمثالها جعلت العلماء يهتمون بالسّماع، بل

(17) حققه د. رمضان عبد التواب، ونشر في مصر سنة ١٩٦٧ م.
(18) حققه أحمد عبد المجيد هريدي ونشر في القاهرة سنة ١٤٠٣ هـ و١٩٨٣ م.
(19) حققه طارق نجم عبد الله ونشره في جُدَّة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
(20) حققه د. رمضان عبد التواب ونشر في القاهرة سنة ١٩٦٩ م.
(21) حققه د. رمضان عبد التواب ونشره في القاهرة ١٩٩٦ م.

جعلت بعضهم يذهب إلى أن التذكير والتأنيث ليس له قياس مطرد ولا أصل منضبط. قال التستري: «ليس يجري أمر المذكر أو المؤنث على قياس مطرد ولا لهما باب يحصرهما كما يدّعي بعض الناس» ويقول إن ما ادّعوه من علامات التأنيث موجودة بعينها في المذكر مثل خنثى وجرحى وباقعة ونسَّابة، كما أن كثيرًا من الألفاظ المؤنثة عندهم خالية من علامات التأنيث مثل دعد وهند ورِجل وساق(٢٢).

وذلك ما جعل كثيرًا منهم يفرد للسّماع حيّزًا في كتابه عن المذكر والمؤنث كما فعل الأنباري(٢٣)، بل جعل أبا بكر محمد بن أبي بكر الرازي المتوفى سنة ٦٦٦هـ صاحب معجم «مختار الصحاح» يضع منظومة في الأسماء المؤنثة السماعية يورد فيها ستين اسمًا من الأسماء المؤنثة السماعية يقول في أولها:

أخي ذا الحجا والحِلم إن كنت طالبًا لما فيه تأنيثٌ من الاسم مُبهمُ
فخذ ما شرحنا واتخذها بضاعة فعِدَّتها ستّون وهي منظّم:
لسان وعين والذراع وإصبع وكف ونعل والعصا وجهنم

(22) المذكر والمؤنث: ٤٧ وما بعدها.

(23) بهذه المناسبة، لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ قصيدة في الأسماء المؤنثة من غير أن تكون فيها علامة تأنيث.

– وفي كتاب الشيخ محمد الخضر حسين (دراسات في العربية) فصل عنوانه: الإمتاع بما يتوقف تأنيثه على السماع.

– وفي كتاب الشيخ محمد الخضر حسين (دراسات في اللغة) وردت قصيدة ابن الحاجب.

– وفي مجلة (اللسان العربي) العدد ٢١ ص ٢٧ مقال إحسان جعفر عن قصيدة ابن الحاجب، وفيها بيتان زيادة على ما أورده الشيخ الخضر... [المجلة].

وهي في ثلاثة عشر بيتًا حققها ونشرها الأستاذ محمد وجيه التكريتي[٢٤].

وقد رأينا العرب يقدّمون المذكر على المؤنث في حياتهم الاجتماعية، وقدّموه في لغتهم فجعلوه الأصل، لذلك تركوه بلا علامة تدلّ عليه وجعلوا المؤنث فرعًا وجعلوا له علامة تدلّ عليه، وقدموه على المؤنث في باب التغليب، فخاطبوا النساء بضمير المذكر إذا كان بينهنّ رجل واحد. ومن الجدير بالذكر أن نورد بعض المواضع التي راعى العرب فيها التأنيث وآثروه على التذكير في اللغة:

من تلك المواضع إيثارهم للتأنيث إذا كان المعدود مذكرًا محذوفًا، على نحو ما جاء في قوله سبحانه وتعالى:﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[٢٥] أي: وعشرة أيام، ولكن لما حذف المعدود المذكر عومل معاملة المؤنث، وكذلك في قول النبي ﷺ «من صام رمضان ثم أتبعه ستًّا من شوال فكأنما صام الدهر...» أي ستة أيام. قال النووي: «ستًا من شوال، صحيح ولو قال ستة بالهاء جاز أيضًا. قال أهل اللغة: يقال صمنا خمسًا وستًا وخمسة وستة، وإنما يلتزمون الهاء في المذكر إذا ذكروه بلفظه صريحًا فيقولون: صمنا ستة أيام، ولا يجوز ست أيام، فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان»[٢٦] ومع جواز الوجهين فإن إيثار التأنيث عند حذف المذكر في القرآن والحديث يدل على أنه هو الأفصح.

ومن مواضع إيثار التأنيث على التذكير باب التأريخ؛ وقد آثر العرب

(24) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (العدد / ٣٥، تموز –كانون الأول ١٩٨٨ م).
(25) البقرة:٢٣٤.
(26) شرح صحيح مسلم ٨ /٥٦.

التأنيث في التأريخ لأنهم اتبعوا التاريخ القمري، وأرّخوا بالليالي وهي مؤنثة لأن الشهور المعتمدة في حياتهم وتاريخهم هي الشهور القمرية. والشهر القمري أوله ليلة وآخره يوم، لذلك قالوا لِما وقع في أول الشهر حتى منتصفه مثلاً: كتبته لأول ليلة من شهر كذا. أو لمستهلّه أو لِغُرّته، وكتب لليلة خلت، أو لليلتين خلتا، أو لثلاث خلت أو خَلَون. وهكذا إلى تسع عشرة، ثم يقولون/ لعَشْرٍ بَقِيْنَ أو لِسِتٍّ بقين أو لآخر يوم منه أو لسلَخه أو انسلاخه. وهكذا قالوا لثلاث أو لخمس أو لست، إيثارًا للمؤنث الذي هو (ليلة) على (اليوم).

ومن مواضع إيثارهم للتأنيث أيضًا ما جاء في قاعدة من قواعد تذكير العدد وتأنيثه، وذلك أن الأصل في الأعداد المركبة أن نراعي المذكر في المعدود العاقل متقدمًا كان أو متأخرًا، فنقول: عندي خمسة عشر طالبًا وطالبة، وعندي خمسة عشر طالبة وطالبًا، وأما إذا كان المعدود غير عاقل فنراعي جنس السابق منهما فنقول: عندي خمسة عشر جملاً وناقة، وعندي خمس عشرة ناقة وجملاً، بشرط ألاّ يفصل بين العدد والتمييز فاصل، فإن فصل بينهما فاصل راعينا المؤنث فقلنا: عندي خمس عشرة ما بين جمل وناقة. وعندي خمس عشرة ما بين ناقة وجمل.

ولعل مما يلفت النظر شدة اهتمام العلماء من لغويين ونحويين، بموضوع المذكر والمؤنث وكثرة مؤلفاتهم المفردة له، واحتلاله حيّزًا كبيرًا في كتبهم التي لم يفردوه لها؛ لقد كثرت في أبواب المذكر والمؤنث القواعد والأحكام، وكثرت فيها أقسامه من حقيقي ومجازي ومعنوي ولفظي، وكثر الحديث عن علامات التأنيث في الأسماء والصفات، وكونها تدل على التأنيث في ألفاظ وتدلّ على غيره في غيرها، كالتاء التي تؤنث الاسم والصفة في مثل فتاة ومعلمة، وتدل

على المبالغة في مثل علاّمة وراوية، وقد تدل على غير ذلك كما سنرى. وكثرت ضوابط تأنيث العدد وتذكيره مفردًا ومركبًا.. وزاد الأمر اتساعًا حين تفنّن بعض العرب في التعبير فأعادوا الضمير المذكر على الاسم المؤنث لأن له مرادفًا لفظه مذكر والعكس، ألم يقل قائلهم: أتاه كتابي فاحتقرها ؟ وفُسّر ذلك بكون الكتاب هو الصحيفة أو الرسالة. ولقد ذهب بعض المفسّرين إلى ذلك نفسه في تفسير قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[٢٧] «إذ السماء بمعنى السقف وكل ما سَمَا فوقَك فهو سقف قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا﴾[٢٨]» ومع ذلك كله فقد كان للسّماع وحده شأن كبير في الحكم بالتذكير أو التأنيث، وكان اهتمام المعجمات وكتب اللغة والنحو شديدًا في إيراد ما سمع عن العرب مؤنثًا، وما سمع مذكرًا وما رَوَوْه بالوجهين دون أن يكون لذلك قياس أو ضابط.

لا شك أن كل ما سبق ذكره وأمثاله هو الذي دعا التستري المتوفى سنة ٣٦١هـ إلى أن يقول ليس للتأنيث والتذكير قياس مطرد ولا باب يحصرهما.

وهو الذي جعل بعض المحدثين من عرب ومستشرقين يَحَارُون في موضوع التذكير والتأنيث، بل جعل بعضهم يبالغ في التفسير أو يركب الشطط في التأويل والتخييل!

أما المستشرقون فكان منهم برجستراسر الذي رأى باب التذكير والتأنيث من أغمض أبواب النحو، وقال إن المستشرقين لم يوفّقوا إلى حل

(27) المزمل: ١٨.
(28) الأنبياء: ٣٢.

مشكلات هذا الباب مع كثرة ما بذلوا في سبيل ذلك من جهود[٢٩].

وكان منهم رايت RIGHT وفنسنك WENSINK وهما اللذان أعجب بهما د. صبحي الصالح وأشاد بآرائهما متابعًا في ذلك د. إبراهيم أنيس صاحب كتاب «أسرار اللغة».

يقول د. الصالح في كتابه «دراسات في فقه اللغة»[٣٠]:

«ومن أغرب الاختلاف وأعجبه بين هاتين اللهجتين العربيّتين الشَّماليَّتَين (يعني الحجازية والتميمية) ما يتعلق بتذكير الأسماء وتأنيثها» ويورد بعد ذلك أمثلة أوردها السيوطي ثم يقول «ونضيف إلى ذلك أن أعضاء جسم الإنسان كالعنق والعضد مؤنثة عند الحجازيين مذكرة عند التميميين، وكذلك الحال في أسماء الأماكن كالطريق والسوق والصراط والسبيل، ففي حين تُؤنِّثها الحجاز تُذكِّرها تميم. والواقع أن الاختلاف في تذكير هذه الأسماء وتأنيثها لا يمتّ إلى المنطق العقلي بصلة، وأن الخيال السامي الخصيب – كما يقول المستشرق رايت RIGHT قد خلع على بعض الأشياء الجامدة سمات الأشخاص الحيّة، فأنّث بعضها وذكّر البعض الآخر تبعًا لتصوّره كلاً منها. ونحن نستطيع بمثل هذا التعليل أن نفهم تقسيم المؤنث إلى حقيقي ومجازي، ففي المجازي تعبير عن شيء مبهم يتعذّر تفسيره، لكنه – وقد أشبه في أذهان الساميين ومعتقدات العرب بوجه خاص ما يكتنف المرأة من سحر وغموض – كان بالتأنيث أجدر منه بالتذكير[٣١] وعلينا – في هذا الموطن – أن نذكر

(29) التطور النحوي للغة العربية: ١١٢.

(30) ص: ٨١ وما بعدها.

(31) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس: ٩٤.

بشيء من الإعجاب رأي فنسنك WENSINK في كتابه (بعض مظاهر الجنس في اللغات السامية) فهو ينفي أن تكون علامات التأنيث كالتاء والألف الممدودة والمقصورة أمارات حقيقية على التأنيث، وينتهي إلى أنها ليست أكثر من علامات للمبالغة تفيد التكثير كعلاّمة وفهّامة في وصف المذكر، وقتلى وجرحى وشهداء وعلماء في وصف بعض الجموع. ولعلّنا لا نستبعد هذا الرأي كثيرًا إذا ما قارنّاه بما تسبغه العربية الفصحى من صيغ تفيد التأنيث، رغم فقدانها كل أمارة دالة عليه، كالمرأة الحامل والمرضع والعاقر والطالق والثاكل والعانس والكاعب...، والمبّرد «يرى بوضوح أن هذه الصفات الدالة على التأنيث من غير علاماته لا تخضع للمنطق» ويقف الدكتور الصالح عند تمييز المبرد بين ما نعت به المؤنث نعتًا خالصًا لمعنى الوصفية، وما نعت به على معنى الحدثية أو الفعلية ؛ بمعنى أنّ ما أفاد الفعلية لزَمتْه علامة التأنيث حتى يضارع فعله مثل طُلّقت المرأة فهي طالقة. ويستدل المبرد بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾(٣٢) ويعلّق الدكتور الصالح على قول المبرد — بقوله: «وفي تحشّمه – أي المبرد – هذا التعليل المنطقي لعلامة التأنيث في الآية إيحاء بصعوبة التعليل فيما سمع من الشواهد الأخرى، كأن أمرها أهون في نظره من أن يُتكلّف له دليل من المنطق » ثم يقول: «وينكشف لنا مرة أخرى أن علامات التأنيث ليست ذات بال حين نرى أن الأصل في الأسماء تجرّدها من هذه العلامات» ويورد أمثلة من أسماء جاءت في القرآن مذكرة ومؤنثة ليصل إلى القول: «والأمر أهون من هذا فما زاد القرآن في ذكره تلك الألفاظ المتأرجحة بين التذكير والتأنيث على أن أظهرنا على عدم استقرار

(32) الحج: ٢.

هذه الألفاظ لدى فصحاء العرب، ونزولُه بالأمرين جميعًا يحفظ لغير لهجة قريش اعتبارها، مؤكدًا في الوقت نفسه ضرورة التساهل في قضية لغوية لا تمت إلى المنطق العقلي بصلة»[٣٣].

وتتلخص آراء الدكتور الصالح فيما يأتي:

١- اختلاف اللهجتين الحجازية والتميمية في التذكير والتأنيث من أغرب الاختلاف وأعجبه.

٢-تذكير الأسماء عند قوم وتأنيثها عند آخرين كأعضاء جسم الإنسان العنق والعضد، وكأسماء الأماكن كالطريق والسوق والصراط والسبيل أمر لا يمتّ إلى المنطق العقلي بصلة.

٣- الخيال السامي الخصيب كما يقول رايت خلع على بعض الأشياء الجامدة سمات الأشخاص الحيّة، فأنَث بعضها وذكّر بعضها الآخر تبعًا لتصورّه لها. وما كان في معتقدات الساميين عامة والعرب خاصة مما يشبه ما يكتنف المرأة عندهم من سحر وغموض جعلوه مؤنثًا.

٤- يعجب الدكتور الصالح برأي فنسنك الذي يرى أن تاء التأنيث ليست للتأنيث حقيقة، بل هي كتاء علاّمة وفهّامة، تفيد المبالغة في وصف المذكر. ويرى أن ذلك ليس بعيدًا، بدليل أن العربية تؤنث ما ليس في صيغته أي دلالة على التأنيث كوصفها للمرأة بحامل ومرضع وعاقر وكاعب وناهد.

٥- تَكَلُّف المبّرد في التفريق بين مُرضِع ومُرضِعة في القرآن يوحي بصعوبة التعليل في الشواهد الأخرى.

(33) هنا ينتهي حديث الدكتور الصالح ونقله عن إبراهيم أنيس والمبرد، وهو في كتابه «دراسات في فقه اللغة» من ص ٨١ إلى ص ٨٩.

٦- علامات التأنيث ليست بذات بال لأن الأصل في الأسماء تجرّدها منها.

٧- تأرجح بعض الألفاظ في القرآن بين التذكير والتأنيث يدلّ على عدم استقرارها عند فصحاء العرب، واستعمال القرآن لها مذكرة تارة، ومؤنثة تارة أخرى، فيه ردّ اعتبار للّهجات غير القرشية، كما أن فيه تأكيدًا لضرورة التساهل في قضيّة لغوية لا تمتّ إلى المنطق العقلي بصلة.

ونقول تعليقًا على ما أورده الدكتور الصالح:

١ً- لا ندري لمَ كان اختلاف الحجازيين والتميميين في التذكير والتأنيث أغرب اختلاف وأعجبه ؟ وقد استغرقت وجوه الاختلاف بين لهجتيهما عشرات الصفحات من كتابه دراسات في فقه اللغة[٣٤] بدءًا من الاختلاف في الوجوه الإعرابية إلى الاختلاف في الفروق الصوتية من نبر للهمزة أو تخفيف لها، ومن إدغام أو فكّ للمثلين أو المتجاورين المتقاربين من الحروف، وإلى طريقة معالجة كل من اللهجتين للأفعال والأسماء والحروف والصيغ... وهي كلها فروق واضحة يقول الدكتور الصالح عن بعضها إنها فروق مدهشة تستحق الاهتمام!

وهكذا فليس الاختلاف بين الحجازيين والتميميين في التذكير والتأنيث وحده هو الغريب أو الأغرب والأعجب. ولعل ما سبق للدكتور الصالح أن ذكره مستأنسًا بأقوال الدكتور إبراهيم أنيس يوضح شيئًا من أسباب هذا الخلاف حين قال: «فمهما صقلت اللغة العربية ومهما وحّدت قبل الإسلام ومهما قويت وحدتها وتمّ صقلها بعد الإسلام فإننا لا نستطيع أن نتصورها إذ ذاك إلاّ مؤلفة من وحدات لغوية مستقلة منعزلة متمثلة في قبائلها الكثيرة

(34) من ٦٨ إلى ص ١٠٦.

المتعددة[٣٥] ويضيف الدكتور الصالح قوله: «إن أقصى ما يُغتفر لنا الاقتصار عليه من لهجات العربية الباقية مجموعتان رئيسيتان عظيمتان، إحداهما حجازية غربية أو كما تسمى أحيانًا (قرشية) والأخرى نجدية شرقية أو كما تدعى أحيانًا (تميمية)، فهذه القسمة الثنائية الباقية هي الحدّ الأدنى لتلك المجموعة الواسعة من الوحدات اللغوية المستقلة المنعزلة. وليستحيلن علينا بدون هذه القسمة أن نعلّل تعليلاً علميًا صحيحًا وجود.....» يذكر أمثلة من اختلاف اللهجات ثم يقول: «وأمثال ذلك أكثر مما نتصوّر، والخلاف حوله في أصل لهجتي قريش وتميم أوسع نطاقًا مما نقدّر أو نستشعر»[٣٦].

ثم إن ما ذكره من قيام وحدات لغوية مستقلة منعزل بعضها عن بعض قبل الإسلام قد يُفسِّر لنا بعض الظواهر اللغوية كأن تضع قبيلة اسمًا ما لمسمًّى معيّن، وتضع قبيلة أخرى اسمًا آخر للمسمى نفسه، وتصل إلينا أسماء المسمى منهما ومن غيرهما فنقول إنها مترادفات، إذ لا يعقل أن تضع قبيلة واحدة أكثر من اسم واحد للمسمى. وقد تكون إحدى القبائل ذكّرت اسمًا لمسمّى وأنّثته أخرى لاختلاف الاعتبار في نظرة كل منهما إليه، فالتي نظرت إلى اسمه مثلاً رأته مذكرًا فذكّرته، ونظرت الأخرى إلى معناه فرأته مؤنثًا فأنثته، ثم وصل إلينا تذكيره وتأنيثه وليسا هما من وضع قبيلة واحدة ! على أن هذا التعليل سواء أكان مصيبًا أم مخطئًا فليس لنا أن نجعل لتعليلنا أثرًا في اللغة التي تبقى على ما وصلت إلينا عليه.

٢- قوله إن تذكير أسماء عند قوم وتأنيثها عند آخرين لا يمتّ إلى المنطق العقلي بصلة.

(35) دراسات ص ٥٧ واللهجات: ٣١.
(36) دراسات صفحة ٥٩.

٣- وقوله إن خيال الساميّين الخصيب ومعتقدات العرب وما تراكم في نفوسهم حول غموض المرأة وسحرها جعلهم يذكّرون ويؤنثون بتأثير منه وتبعًا لتصورّهم إياه.

هما في الحق قولان عجيبان لأن قائلهما هو نفسه الذي يقول وفي كتابه نفسه، إن عدوى المنطق الأرسطي فاق أثرها في الدراسات اللغوية كل حدّ، «وعلينا أن نقصي جانبًا جميع المباحث التي لا تتعلق بفقه اللغة تعلقًا وثيقًا؛ فالمنطق الصوري وتعليلاته وأقيسته وما وراء الطبيعة والغيبيّات وفرض القواعد والمعايير كما تفرض أحكام القانون، كل هذه ليست من المنهج اللغوي في شيء»[٣٧]!! ويقول: «يجب إقصاء التفكير عن منهج فقه اللغة لئلا تجيء الأحكام فيه مطبوعة بالطابع الغيبي أو ما وراء الطبيعة أو المنطق الصوري»[٣٨]!! فهل التعليل بالخيال السامي الخصيب وبنظرة العرب إلى المرأة وما فيها من غموض وسحر يتفق وهذا الكلام ؟!.

ثم إننا لو أردنا أن نتتبَّع آراء هؤلاء من مستشرقين وعرب لنطبقها على واقع اللغة فهل نصل إلى ما وصلوا إليه من أن ما يشبه المرأة بسحره أوغموضه أنّثوه وما خالف ذلك ذكَّروه؟!

أرى أن نظريتهم لو صحت لكان القمر أولى الموجودات بالتأنيث ولكانت الشمس أولاها بالتذكير. إنهما آيتان بارزتان لكل إنسان مرافقتان لكل عربي في صحرائه؛ أما القمر فهو الذي يأسره بسحره وهالات ضوئه وينير له مسراه ويؤنسه في ليله، فهو أشبه بالمرأة من الشمس التي تجلدهم بسياط أشعتها وتلهب الرمال من تحت أرجلهم فكيف سوّغ لهم خيالهم الخصيب وما

(37) دراسات: ١٨.
(38) الدراسات: ٥-٦.

في معتقداتهم عن سحر المرأة وغموضها أن يكون القمر مذكرًا والشمس مؤنثة !!؟

٤- لا ندري حقًا كيف ذهب الدكتور الصالح إلى ما ذهب إليه المستشرق فنسنك، الذي لا يرى في علامات التأنيث أمارات حقيقية على التأنيث، ولكنه يراها علامات على المبالغة في وصف المذكّر!! مع أنه لم يذكر إذا كان ذلك كذلك فكيف تعبّر العربية عن المؤنث وتميزه من المذكر؟! بل إن الدكتور الصالح يستأنس بهذا الرأي لأنه يرى العربية تسبغ التأنيث على صفات مؤنثة كثيرة لا أمارة في لفظها على التأنيث مثل المرأة الحامل والمرضع والعاقر والكاعب والناهد.[٣٩] مما يجعلنا نقف لنسأل الدكتور الصالح متى يحتاج اللفظ إلى علامة تأنيث ! أليس حين يخشى اللبس بين المذكر والمؤنث ؟ أي في الوصف الذي يصحّ أن يكون لكلٍ منهما على السواء كمعلم ومعلّمة، فإذا جاءت صفات لا تكون أصلاً إلاَّ للمؤنث في معناها فما الحاجة إلى تأنيث لفظها؟ بل ألا يكون تأنيث لفظ لا يدل إلا على مؤنث لغوًا أو فضولاً؟ إنه مطلب لا يصدر إلاّ عمَن يريد أن يطبق القانون المنطقي العقليّ على اللغة، بلا نظر إلى منطق اللغة التي لا تزاد علامة إلى لفظ من ألفاظها إلاّ عندما تدعو حاجة الفهم والإفهام إليها. وكذلك هي العربية قال أبو حيان: الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث ألاّ تدخلها علامة تأنيث، كأتان وقلوص وعَناق، وقال أبو بكر الأنباري إن العرب لا يدخلون الهاء على النعوت التي تنفرد بها

(39) الدراسات: ٨٣.

الأنثى لأنهم لا يحتاجون إلى علامة يفرّقون بها بين الذكر والأنثى(٤٠).

٥- يذكر المبرد أن في العربية كلمات نُعت بها المذكر وفيها علامة تأنيث، كعلاّمة ونسّابة، وأن علامة التأنيث تلحق أيضًا الوصف الخاص بالمؤنث إذا أريد به معنى الفعليّة ليكون الوصف مضارعًا لفعله، مثل أشدنت الظبية فهي مشدنة. واستشهد بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾(٤١).

ويرى الدكتور الصالح أن المبرد يشير بهذا بوضوح إلى أن الصفات الدالّة على التأنيث من غير علاماته لا تخضع للمنطق! ويرى أن المبرد يتجشّم تعليلاً منطقيًا لعلامة التأنيث في «مرضعة» مما يوحي بصعوبة التعليل في الشواهد الأخرى وكأنها أهون من يتعلَّل فيها بمنطق(٤٢)!!

وههنا أمور يحسن أن نتوقف عندها ؛ فالقول إن التاء في علاّمة وأمثالها للدلالة على التأنيث لا يسلّم له لأنهم أدخلوها للدلالة على تأكيد المبالغة، ومعروف أن التاء كما تكون للدلالة على التأنيث كما في معلّمة وفتاة، تكون لتمييز الواحد من جنسه مثل نخل ونخلة ونمل ونملة، وتكون لتمييز الجنس من الواحد مثل كمْء، وكمأة، وتكون للمبالغة مثل راوية أو لتأكيد المبالغة مثل علاّمة ونسّابة، وقد تكون للدلالة على النسب مثل أزارقة ومهالبة، وتكون عوضًا عن فاء الكلمة المحذوفة في مثل ثقة وعدة، وقد قيل: لم سميّت بتاء

(40) المذكر والمؤنث: ١ / ١٦٣.
(41) الحج /٢ .
(42) الدراسات: ٨٤.

التأنيث وقد تجيء لغير التأنيث؟ فكان الجواب أنها تسمية على الغالب في الأكثر من الأشياء))[٤٣].

ومعلوم أن الفعل لا يؤنث مع علاّمة ونسّابة وأمثالهما إذا وُصِف بهما المذكّركما يجوز تأنيث الفعل مع المؤنث المجازي، وأن التاء دخلت عليها لتأكيد المبالغة.

وأما وصف المرأة بمرضع في موضع وبمرضعة في موضع آخر، فليس فيه أو في تعليله تكلّف أو تحشم لتعليل منطقي، ولكنه منطق اللغة الذكيّة التي تضع لكل حالة مهما تدقّ صيغة تعبّر عنها التعبير الذي يميّزها من غيرها. وما يراه الدكتور الصالح تكلّفًا من المبّرد وتعليلاً يصعب تعميمه في الشواهد الأخرى هو ما عبّر عنه ابن مالك (في الألفية) بقوله:

وما من الصفات بالأنثى يخصّ عن تاءٍ استغنى لأن اللفظ نصّ
وحيث معنى الفعل تنوي التاءَ زِدْ كذي غدت مرضعةً طفلاً وُلِد

وتفسير ذلك أن الصفات الخاصة بالأنثى لا تلحقها التاء استغناءً بدلالة المعنى عن دلالة اللفظ، فوصفك للمرأة بأنها (مرضع) يعني أنها من الجنس الذي يتصف بهذه الصفة دون غيره من الذكور، وأما حين تريد الدلالة على أن المرأة تقوم الآن بفعل الإرضاع فلا بدّ من أن تزيد التاء تعبيرًا عن تلبّسها بالفعل، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[٤٤] فالذاهلة ليست مجرد امرأة من جنس النساء المرضعات، ولكنها أم ترضع في ذلك الوقت الذي يصوِّر فيه ذهولها!

(43) المذكر والمؤنث للسجستاني: ٤٠.
(44) الحج /٢.

٦- يقول الدكتور الصالح: «وينكشف لنا أن علامات التأنيث ليست ذات بال حين نرى أن الأصل في الأسماء تجرّدها من هذه العلامات»[٤٥] والحق أننا إذا تركنا حكمه هكذا عامًا مطلقًا من كل قيد كان عكسه هو الصحيح ! إذ كيف يمكن في اللغة الاستغناء عن شيء له دلالة معيّنة؟ ودلالة تلك العلامات ظاهرة في تسميتها. وإذا كانت ظاهرة التصنيف الجنسي في بعض اللغات لا تشمل إلا الأحياء، فإنها في اللغة العربية لا يفلت منها اسم ولا صفة في شيء سواء أكان حيًا أم جمادًا. وعلامات التأنيث جزء مهم من موضوع هو من أكبر الموضوعات التي اهتم بها العلماء، وأعطوها حيّزًا كبيرًا من كتبهم أو خصّوها بأن أفردوها بالتأليف ؛ ولو أن الدكتور الصالح قيّد حكمه وقال إن علامات التأنيث ليست بذات بال في الأسماء التي يجوز فيها التذكير والتأنيث لكان مصيبًا، وأما ما ثبت له عند العرب الوصف بأحد الجنسين فإن الجهل به عجمة دونها الجهل بالإعراب كما قال السجستاني، ومعرفة الجنس من علامات الفصاحة كما رأينا[٤٦]، بل إن علماء اللغة جعلوا من أقسام المؤنث قسمًا مستغنيًا عن علامة التأنيث لقيام معنى التأنيث فيه، وما قام معنى التأنيث فيه لا علامة للتأنيث في لفظه[٤٧] وما لا بال له عند صاحب «الدراسات» يقول عنه أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ هـ «إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث، لأن من ذكّر مؤنثًا أو

(45) دراسات / ٨٦.
(46) انظر ما سبق في ص ٣ و٤.
(47) انظر: المذكر والمؤنث لمحمد بن القاسم أبي بكر الأنباري ١/١١٠.

أنّث مذكّرًا كان العيب لازمًا له كلزومه مَن نصب مرفوعًا أو خفض منصوبًا أو نصب مخفوضًا»[٤٨].

٧- أما تأرجح بعض الألفاظ في القرآن بين التذكير والتأنيث، فدليل عند الباحث على أنها لم تستقر لدى فصحاء العرب! فهل ذكّر القرآن لفظة أنثها العرب أو أنث لفظًا ذكّره العرب؟! إن القرآن حاكى لغة العرب فذكّر ما ذكّروه وأنث ما أنّثوه وجاء بالتذكير والتأنيث لما استعملوه في لغتهم مذكرًا ومؤنثًا، وهذه المحاكاة هي من أوكد شروط التحدّي وألزمها، إذ لو خالف القرآن في شيء من أسلوبه شيئًا من أسلوبهم لسقط تحدّيه لهم ولنجَوا من ثغرة الفرق بين الأسلوبين. فالسماء التي أنّثها العرب كما أنثها القرآن في قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقّت﴾[٤٩] ذكّرها القرآن بإعادة ضمير المذكر عليها في قوله تعالى: ﴿السماء منفطرٌ به﴾[٥٠] كما ذكرها بعضهم، روى الجوهري أن شاعرهم قال:

إذا رفع السماءُ إليه قَومًا لحقنا بالسماء مع السحاب

وأما أن نستنبط من تذكير القرآن وتأنيثه لبعض الألفاظ، إعلانَ القرآن بذلك هَوانَ التذكير والتأنيث، والحضَّ على التسامح في هذه القضية اللغوية، فأمر في غير موضعه واستنباط غير حكيم، بل لو استنبطنا من هذه الظاهرة القرآنية في تذكير ما ذكّره العرب وتأنيث ما أنثوه، وتذكير وتأنيث ما أجازوا فيه الوجهين ضرورةَ تقليد القرآن في محاكاة أساليب العرب المختلفة لكان ذلك

(48) المذكر والمؤنث ١/١٠٧.
(49) الانشقاق ١.
(50) المزمل ١٨.

أولى وأحكم.

إن للغة واقعها لدى العرب ولها منطقها اللغوي، وإن المنهج الوصفي يقضي بأن نأخذ اللغة كما نقلت إلينا أي على ما هي عليه، وأمّا تعليل ظواهرها فقد نصيب به وقد نخطىء، وسواء أكنا مصيبين أم مخطئين فإن اللغة وظواهرها تبقى على ما هي عليه، لا يثنينا عن تقليدها منطق ولا يردّنا عن محاكاتها بحث أو درس أو استنباط، وما ثبت لدينا سماعُه عن العرب وصحّ نقله عنهم، فهو لغتنا سواء أرضي أرسطو أم سخط، فكيف إذا أدّاها إلينا، القرآن بنصّه الثابت، ونصّ علماؤها على أخذها سماعًا، نجوّز لأنفسنا أن نحكِّم المنطق العقلي ونتخيّل التعليلات، لنصل إلى أنها قضية لغوية ليست ذات بال !!؟ ثم كيف يجوز أن يصنع ذلك من قال إن المنطق الصوري وتعليلاته وأقيسته وما وراء الطبيعة من الغيبيّات وفرض القواعد والمعايير كما تفرض أحكام القانون كل هذه ليست من المنهج اللغوي في شيء[٥١]؟!!

وقد رأيت أن ألحق في آخر هذا البحث أمثلة من ألفاظ قرأت لبعض الزملاء والكتّاب أحكامًا في تذكيرها أو تأنيثها مخالفة لما جاء في كتب اللغة، فمنهم من منع ما يجوز تذكيره، ومنهم من منع ما يجوز تأنيثه، وإني ذاكر فيما يأتي بعض ما وقفت عليه منها دون إشارة إلى أحكامهم أو أسمائهم:

الحال:

كتب زميل أن كلمة (الحال) لم ترد إلا مؤنثة ! وهي كلمة تُؤنث وتذكَّر.

– قال سيبويه: ((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع **فيه** الأمر فانتصب)) . و((هذا باب ما جاء **منه** في الألف واللام)). و((هذا باب ما

(51) دراسات: ١٨.

جاء **منه** معرفة».

– وقال الأعلم الشنتمري «والحال لا يكون معرفة» الكتاب ١٨٦/١ و١٨٧.

– وفي شذور الذهب: «الحال = وهو يذكر ويؤنث = يقال: **حال حسن**، وحال حسنة، وقد يؤنث لفظها فيقال حالة.

– وفي شرح الأشموني: «الوصف جنس يشمل الحال **وغيره**».

– وفي جمع الجوامع: «الحال **هو** فضلة دالّة على هيئة **صاحبه، ونصبه** نصب المفعول به».

– وفي همع الهوامع: «الحال يذكر ويؤنث، **وهو** فضلة **دالٌ** على هيئة **صاحبه**».

– وقد قال العكبري: «الحال مؤنثه لقولك في تصغيرها: حويلة» ومن أين له أن «حويلة» ليست تصغيرًا لـ «حالة» واستغنوا بها عن تصغير حال حتى **لا تلتبس بتصغير (حَوْل)**؟.

– وفي هداية السالك: «اعلم أن لفظ الحال يذكَّر فيقال (حال) ويؤنث فيقال (حالة) بالتاء. وأن معناه قد يذكَّر فيعود الضمير عليه مذكرًا، ويُسند إليه الفعل بغير تاء، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر، ويوصف بما يوصف به المذكر...، وقد يؤنث معناه فيعود الضمير عليه مؤنثًا، ويسند إليه الفعل الماضي مقترنًا بتاء التأنيث، ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث، ويوصف بما يوصف به المؤنث، ومن شواهد تذكير لفظ الحال قول الشاعر:

إذا أعجبتك الدهرَ حالٌ من امرىءٍ فدعْه وواكِل أمره واللَّياليا

ومن شواهد تأنيثها قول الفرزدق:

على حالةٍ لو أنّ في القوم حاتمًا على جوده ضنَّت به نفس حاتم

فإن كان لفظ الحال مذكَّرًا فأنت في سعة من أن تذكّر معناه أو تؤنّثه.

تقول: هذا حال، وهذه حال، وحال حسن، وحال حسنة. والحال الذي أنا فيه طيّب، والحال التي أنا فيها طيّبة، وكان حالنا يوم كذا جميلاً، وكانت حالنا يوم كذا جميلة.

وتأمل في قول الشاعر «أعجبتك الدهرَ حالٌ» فقد أسند الفعل الماضي إلى لفظ الحال المذكَّر مقترنًا بتاء التأنيث. وقال أبو الطيّب المتنبي:

لا خيلَ عندك تُهديها ولا مالُ فليُسعد النطق إنْ لم يُسعد الحال

فذكّرها لفظًا ومعنًى.

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثًا فليس لك مَعْدى عن تأنيث الفعل الذي تسنده إليها وتأنيث الإشارة إليها وتأنيث وصفها، وتأنيث ما تخبر به عنها. وهلمّ جرّا».

– وقال ابن مالك:

الحال وصف فضلة **منتصبُ** **مُفهم** في حالِ كـ (فردًا أذهبُ)

وكو**نه** **متنقلاً** **مشتقا** **يغلب** لكن ليس مستحقّا

والحال إن **عُرِّف** لفظًا فاعتقد **تنكيره** معنًى كوحدك اجتهد

والحال إن **يُنصب** بفعلٍ **صُرِّفا** أو صفةٍ أشبهت المصرَّفا

فجائز **تقديمه** كمسرعًا ذا راجلٌ، ومخلصًا زيد دعا

– وفي القاموس المحيط: «الحال كينة الإنسان وما هو عليه، كالحالة» والوقت الذي أنت فيه، **ويذكّر** ج: أحوال وأحولِة. والكِينة: الحالة.

وقال أبو حاتم سهل بن محمد السّجستاني: الحال من الأحوال: مؤنثة وقد تُذكَّر. يقال: هي الحال، وهي الحالة، بالهاء أيضًا، وهو الحال، وثلاث أحوال، وثلاثة أحوال.

الذراع والعُنُق والقفا واللسان:

جاء نقد لتأنيثها في مناقشة رسالة جامعية.

– والذراع مؤنثة وقد ذكّره بعضهم، واللغة الجيّدة التأنيث. سمعت اللغتين من أبي زيد الأنصاري(٥٢).

والقفا يؤنث ويذكَّر. قال السجستاني: «وأما أبو زيد فكان يقول لنا كثيرًا: في الجسد أربعة أشياء تؤنث وتذكَّر: الذراع والقفا والعنق واللسان».

واللسان يؤنث ويذكر، وما في القرآن منه يدل على التذكير لأن في القرآن (ألسنة) وهي جمع مذكر، وأما من أنث اللسان فيقول: ثلاث ألسن(٥٣) وفي مختار الصحاح «اللسان يذكّر إذا أريد به الجارحة، ويؤنث إذا أريد به اللغة، فمن ذكّره قال ثلاثة ألسنة مثل حمار وأحمرة ومن أنثه قال ثلاث ألسن مثل ذراع وأذرع على أن في القرآن ﴿لسانُ الذي يُلْحدون إليه أعجميْ وهذا لسانٌ عربيٌّ مُبين﴾(٥٤) وواضح أن صفة عربي هنا للغة وليست للجارحة!

وأما **الفُلْك** بضم الفاء وتسكين اللام، أي السفينة، فلا حاجة إلى

(52) المذكر والمؤنث للسجستاني: ١٢١.
(53) المذكر والمؤنث للسجستاني: ١١٢.
(54) النحل: ١٠٣

الخلاف حولها والاستشهاد بقول فلان أو فلان، لأن القرآن الكريم استعملها مؤنثة ومذكرة، ومفردًا وجمعًا دون تغيير في لفظها. قال تعالى: ﴿فأنجيناه ومَن معه في الفُلْك المشحون﴾(٥٥) وقال: ﴿وآيةٌ لهم أنا حملنا ذريّتهم في الفلك المشحون﴾(٥٦) فأفردَها وذكَّرها، وقال: ﴿والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس﴾(٥٧)وقال: ﴿وترى الفلك مواخر فيه﴾(٥٨) فجمعها وأنَّثها وقال: ﴿ويصنع الفلك وكلّما مرّ عليه مَلأٌ من قومه... قلنا احمل **فيها** من كل زوجين اثنين﴾(٥٩) فأنّثها وأفردها. وهكذا لم تعد بنا حاجة إلى الاستشهاد بقول ابن بري «إذا جعلت الفلك واحدًا فهو مذكر لا غير، وإذا جعلته جمعًا فهو مؤنث لا غير».

وأما **الكُمَيْت** فهو من الكُمْتة وهي الحمرة الشديدة، وتوصف الخيل بها فهو أكمت وهي كمتاء ويقال لكلٍ منهما كميت سواء في ذلك الذكر والأنثى والجمع كُمْت. قال الخليل بن أحمد «إن التصغير لأن الحمرة فيها مخالطة للسواد فحقّروها لأنها ليست خالصة لأحد اللونين فصارت بمنزلةٍ دُوَيْنَ ذلك»(٦٠).

وعن الأصمعي أن الكمتة أحب الألوان إلى العرب. والكمت أشدّ

(55) الشعراء: ١١٩.
(56) يس ٤١.
(57) البقرة ١٦٤.
(58) النحل/١٤.
(59) هود/٣٨-٤٠.
(60) الكتاب ٢: ١٣٤— ١٣٥.

الخيل جلودًا وأصلبها حوافر[٦١]. وإذا غلب السواد على الفرس فهو أحوى وإذا غلب عليه الحمرة فهو مُدَمَّى، قال طفيل[٦٢]:

وكُمْتًا مُدَمّاة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مُذهَب

* * *

ملاحظة: أغناني عن ذكر المراجع والمصادر ما ذكرته منها في الحواشي.

(61) الخيل: ٣٧٥.

(62) الديوان: ٢٣ وانظر التهذيب بمحكم الترتيب لابن شهيد: ١٤٤.